



PR Media
30/01/2014



NEWS GROUP

El Wafa: Le développement de l'Afrique ne peut se faire sans que ses pays n'exploitent pleinement ses ressources naturelles et humaines

Published on: 30/01/2014
Clip Source: [Clip Source](#)
Frequency: Unknown

Name: bayanalyawm.ma
Country: Morocco



الوفا : تجديد اقتصاديات إفريقيا رهين باعتماد دولها على مواردها الطبيعية والبشرية

قن التعليق الأولي 0 Comments

المغرب يبرم 300 اتفاقية تعاون مع 34 بلدا إفريقيا

أكد محمد الوفا الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة على قدرة القارة الإفريقية بالنظر لما تتوفر عليه من إمكانيات وقدرات هائلة بشرية وطبيعية على خلق وبناء نموذج تنموي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مكوناتها . وتبند الوزير الوفا، صباح أول أمس الإثنين، بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالرباط، خلال افتتاح المؤتمر الدولي حول موضوع «إفريقيا تجدد اقتصادها»، والذي تنظمه الوزارة المتكيفة بالشؤون العامة والحكامة والتحالف من أجل إرساء الحكامة في إفريقيا، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، على أنه حان الوقت لإفريقيا للتفكير جديا في إبداع وبناء نموذجها التنموي، في إطار التعاون جنوب - جنوب، يقوم على بناء اقتصاديات إقليمية مستدامة وحاملة للتنمية الوطنية والإفريقية وتطوير رؤية جديدة لتأسيس دينامية تخص الاقتصاديات المحلية، وذلك عبر الاستلهام من تجارب تنمية إفريقية ناجحة يمكن استثمارها والارتكاز عليها لتحقيق التجديد والنهوض الاقتصادي والاجتماعي للقارة السمراء.



وأكد على أن موضوع التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يعد أولوية ضمن الأجددة الدبلوماسية للمغرب وسياسته الخارجية، مبرزا أن هذا المسار يبدو جليا من خلال الزيارات المتعددة لجلالة الملك لمجموعة من دول القارة الإفريقية، والتي كان من نتائجها إبرام حوالي 300 من اتفاقيات التعاون مع أكثر من 34 بلدا، وإبرام 17 اتفاقية تخص المعاملة التجارية الخاصة والتفانلية مع 17 دولة واتخاذ مبادرة بالإلغاء الكامل لديون المغرب المستحقة على البلدان الإفريقية الأقل نموا.

وأبرز الأهمية القصوى التي يوليها المغرب للتعاون جنوب جنوب، مشيرا في هذا الصدد إلى التطور الذي مافتت يعرفه التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص وأبرز الأهمية القصوى التي يوليها المغرب للتعاون جنوب جنوب، مشيرا في هذا الصدد إلى التطور الذي مافتت يعرفه التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص

في هذا المسار وإلى ما سنتلمه الحكومة من جهود لدعم لمصندوق إفريقيا 50 لمساعدة الخواص، فضلا عن ما أقدمت عليه شركة الخطوط الملكية المغربية بإطلاق رحلات جوية في اتجاه عدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وعبر الوزير عن يقينه على أن حجم التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الإفريقية سيتضاعف ببليل أن القانون المالي لسنة 2014 تؤكد فصوله على منحى الدفع بتفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

ومن جانبه أكد وزير الاتصال والمواصلات والاقتصاد الرقمي السنغالي الشيخ أبيبلاي دياني، على قيمة التكامل والاندماج بين دولها لإطلاق ديناميكيات للتنمية الاقتصادية للأقاليم والتنمية المحلية، وإطلاق شراكة مع القطاع الخاص الذي لا يجب اعتباره عونا للقطاع العام.

هذا ولم يفت المسؤول السنغالي الإلتزام إلى ضرورة العمل على تحسين وتطوير الحكامة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، قائلا: «إن التخلف ليس قفرا مضمونا للقارة الإفريقية بل لها القدرة على تحقيق التجديد والنهوض الاقتصادي والاجتماعي». ويشير إلى أن هذه الدورة الثانية لأجرام السنوية للحكامة في إفريقيا والتي تتمحور أساسا حول موضوع «إفريقيا تجدد اقتصادها»، والذي تختصه العاصمة الرباط منذ أول أمس الإثنين وإلى غاية يوم غد الخميس، بعد ترجمة لتوجه المغرب نحو صفة الاستراتيجية ممثلا في إفريقيا جنوب الصحراء، و الدفع بالعمل الجماعي بين بلدان القارة لتتخطى على مختلف التحديات التي تترىض بها سواء أفريقيا، اقتصاديا وتمويلا، وبشراكة فيه نخبة من المسؤولين الحكوميين والقطاع العام والخاص والمنتخبين وممثلو المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين من القارة السمراء وأوروبا.

هذا ومن المنتظر أن تقارب الدورة مواضيع تهم إشكالية تحقيق التنمية والنهوض بالموارد البشرية ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وخصايا التعاون جنوب جنوب، والتساؤل مجددا عن أسس الاقتصاديات الإفريقية وطرح ضرورة إبداع وخلق اقتصاد القارة وخاصة تجديد ومرافقة المبادلات التي تسبب في ذلك، وتحديد تصور إفريقي للتنمية المستدامة على اعتبار أن إفريقيا بالرغم مما تتوفر عليه من إمكانيات وموارد طبيعية لم تتمكن من انتشال ساكنتها من برائن الفقر والبشاشة. وأبرزت وكيفية وزرعها المنظمون بهذا الخصوص، أن إفريقيا تبقى بشكل مؤكد قارة المتناقضات، فبالرغم من أنها تتوفر بشكل أفضل على الموارد الطبيعية، فإنها مع ذلك تأتي السكان الأكثر فقرا في العالم، حيث تفتد الإحصائيات أنه خلال فترة 25 سنة القارطة شهدت ظاهرة الفقر تراجعا واضحا في العالم ما عدا إفريقيا الصحراوية، حيث مافق عدد الفقراء يتضاعف، فهي المنطقة الوحيدة في العالم التي يحرف فيها الفقر من حيث النسبة المئوية حالة من الجمود، بل أسوأ من ذلك، فقد استغل الفقر فيها من حيث القيمة المطلقة.

هذا وتضيف ذات الوثيقة على أن القارة بدأت منذ 2000 تشهد نموا قويا نسبيا لكنه يخفي حقائق اجتماعية مرعبة وأشكالا من البشاشة وكذلك صنفا صارخا في البنى التحتية والمافوية، إذ ومثلما يتبدر المجلس الاقتصادي الإفريقي في تقريره لسنة 2013، فإن هذا النمو لم يترجم لا بالتنوع الاقتصادي ولا بإنشاء مناصب عمل بالحد الملائم وأقل من ذلك لم يترجم إلى تنمية اجتماعية واسمة.

هذا وستنوزع أشغال المؤتمر إلى خمس ورشات تتمحور أساسا حول مواضيع تهم بناء وتعزيز رؤية للتحديات الإستراتيجية والسياسية والفكرية في خدمة إعادة تأسيس اقتصاد إفريقي واعد، واستعادة السيادة على كافة الموارد الطبيعية ووضعها في خدمة الاقتصاديات الإفريقية المستدامة، وإعادة التفكير في مسألة التصنيع والمؤسسة الإستراتيجية المتعلقة بتنمية القارة، وبحث مقاربات جديدة للتنمية الاقتصادية والمجالية، وكيفية بناء منظومات مالية داخلية لتعميل التنمية في القارة.